الـــنـــاخـــبُ الحـــائـــر

□ د. ناجح العبيدي

حسمت المحكمة الاتحادية الجدل حول موعد الانتخابات، لكنَّ ذلك لن يخفف من متاعب الناخب العراقي "المسكين" في ١٢ مايو/ أيار ٢٠١٨، الذي سيجد نفسه مرة أخرى أمام عذاب الاختيار. هناك ٢٧ تحالفاً وقائمة انتخابية تضم ١٨٨ حزباً، وعلى المواطن أن يصوّت لأحدها. لن تكون المهمة سهلة في ظل تشابه الأسماء الشعارات. وبطبيعة الحال سيصبح المشهد أكثر سريالية عندما تعلن هذه القوى عن جيش مرشحيها الذي سيصل عددهم إلى الآلاف يتنافسون على ٣٢٨ معقداً فقط.

حتّى خبراء ومحللي السياسة، يجدون صعوبة في فهم المشهد السياسي العراقي، فكيف بحال المواطن العادي المُطالب بوضع علامة التصويت أمام إسم التحالف ورقم النائب في بطاقة اقتراع تُعد من بين الأطول في العالم ! وزيادة في التعقيد، فإن جميع القوى تعتبر نفسها عابرة للطوائف وتعلن يومياً رفضها للمحاصصة المقيتة وتتنافس في رفع لواء دولة المواطنة. حيرة الناخب تبدأ بأسماء الائتلافات والأحزاب. أكثر من ٦٠ منها يصرّ على إدراج لقب "العراقي" لإظهار غيرته على مصالح العراق. ولا تقل تسمية "الوطنية" انتشاراً، إذ أن هناك ٤١ حزباً يُصف نفسه بالوطني. ولمزيد من التأكيد، فإن البعض يجمع بين الصفتين. مؤخراً راجت كثيراً صفة "مدني" وهذا ما يتكرر في أسماء ١٠ أحزاب، بينما يتبنّى ٩ على الأقل نهج "الإصلاح" إسماً له.

الناخب في حاجة بالفعل للعناية الإلهية، لأن القائمة تضم أسماء ١٠ أحزاب تؤكد انتماءها للإسلام (ليس من بينها حزب الدعوة ومنظمة بدر والتيار الصدري والحزب الإسلامي "الإخوان المسلمين سابقاً"، فيما لا يوجد حزب واحد يصف نفسه بالشيعي أو السنّي ولا حتى بالديني. كان بالأحرى بها أن تفعل ذلك حتى تكشف عن "السر" الذي يعرفه الجميع. في المقابل تجنّبت الأحزاب الارتباط من قريب أو بعيد بشعار "الاشتراكية"، وإن كان هناك حزبان شيوعيان، أحدهما "عراقي" والثاني "كردستاني". وإذا فهم الناخب أخيراً كل هذه الفروقات، فإنه قد يعجز عن التمييز بين "سائرون" و"عابرون"، بخاصة وأن هناك أيضاً "متحدون" و"مستقلون" و"صادقون" إلى آخر القائمة.

تزداد حيرة الناخب أكثر عندما يكتشف أن بعض الأحزاب اختار لأسباب تكتيكية، أن ينضمّ لتحالفات عدّة. ولو افترضنا أن هناك ناخباً "وفياً" يريد التصويت لصالح "حزب الوفاء" لصاحبه المهندس قاسم الفهداوي، فإنه سيفكّر مرات ومرات قبل أن يقرر أين يضع علامة التصويت، لأن إسم هذا الحزب وبكل بساطة يتكرر في ٥ تحالفات سياسية. أما حزب الدعوة فكان أكثر تواضعاً وقرر المشاركة في تحالفين فقط: ائتلاف النصر بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي وائتلاف دولة القانون بقيادة رفيقه وأمين عام حزبه نوري المالكي. ويبدو أن العبادي اختار تسمية "النصر" لأنه يعتقد بأنها ستسهّل المهمة أمام الناخب حتى لا ينتخب ائتلاف"الهزيمة" وعلى رأسه المالكي الذي يتحمل المسؤولية السياسية لهزيمة الجيش العراقي أمام تنظيم داعش في منتصف عام ٢٠١٤ عندما كان رئيساً للوزراء.

عدوى الانضمام لأكثر من تحالف سياسي طالت أيضاً القوى الصغيرة. لا أحد يعرف في أيّ مدرسة للديمقراطية تعلّم السياسيون العراقيون المنتمون للكتل الكبيرة والصغيرة، ولكن كما يبدو، فإن تكتيك المشاركة في أكثر من تحالف يهدف لجمع أكبر عدد ممكن من الأصوات وتحسين فرص الفوز بمعقد البرلمان الوثير، وكذلك لخلط الأوراق وزيادة ضبابية المشهد بالنسبة للناخب.

كثرة الأحزاب والتحالفات والمرشحين لا تعني بالنسبة للناخب العراقي مزيداً من الديمقراطية وحرية أكبر في الاختيار، بل هي تجسيد لحالة التشظي والتشرذم التي يعانيها الوضع السياسي في العراق منذ ٢٠٠٣. كان الأحرى بنواب البرلمان العراقي ورئيسه سليم الجبوري، أن يشغلوا أنفسهم ببحث هذه المشكلة الخطيرة بدلا من إضاعة الوقت في جدل بيزنطي حول موعد الانتخابات.

في حالة حزب الدعوة لا يستبعد أن يكون هناك نوع من الاتفاق الضمني بين ائتلافي دولة القانون والنصر، يقضي بالمنافسة في الاقتراع والتفاهم لاحقاً على إبقاء منصب رئيس الوزراء بيد "أمينة". مع ذلك تبقى هذه الظاهرة الغريبة منافية لمنطق المنافسة الديمقراطية الذي لا يحبذ عادةً تشتيت الأصوات.

كثرة الأحزاب والتحالفات والمرشحين لا تعني بالنسبة للناخب العراقي مزيداً من الديمقراطية وحرية أكبر في الاختيار، بل هي تجسيد لحالة التشظي والتشرذم التي يعانيها الوضع السياسي في العراق منذ ٢٠٠٣. كان الأحرى بنواب البرلمان العراقي ورئيسه سليم الجبوري، أن يشغلوا أنفسهم ببحث هذه المشكلة الخطيرة بدلاً من إضاعة الوقت في جدل بيزنطي حول موعد الانتخابات. ولعلّ أفضل تشبيه لهذه الحالة الشاذّة يعود لنائب رئيس الوزراء المُقال والسياسي البارز سابقاً في التيار الصدري بهاء الأعرجي، الذي وصف المشهد السياسي في العراق بأنه "مزرعة يصل فيها رؤوس كبيرة". ويبدو أن الأعرجي توصل إلى هذه النتيجة بعد أن أبعد عن المشاركة في جني محصول هذه المزرعة ذات الرائحة النفاذة والأرباح المجزية في آن واحد.

من الواضح أن ظاهرة التشظّي تعتبر أحد العوامل الرئيسة التي تقف وراء انعدام الاستقرار السياسي والصعوبة في تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات عندما تكتشف كل القوى الرافضة للمحاصصة المقيتة هوسها بالمناصب وضرورة حصولها على قطعة مناسبة من الكعكة، وإلاّ فإن دولة المواطنة ستكون في خطر كبير. إلى جانب المشاكل المذكورة تُبيّن تجربة الكثير من الدول الديمقراطية العريقة أن حالة التشظي يمكن أن تتيح صعود قوى راديكالية، بغضّ النظر إنْ كانت قومية متعصبة أو إسلامية متشددة أو يسارية متطرفة، الأمر الذي قد يصب في نهاية المطاف في إقامة نظام شمولي.

إذا كانت تداعيات المشكلة واضحة للعيان، فإن حلها أيضاً لا يُعد سراً ولا يتطلب سوى الاستفادة من تجربة الدول التي سبقتنا في مضمار الديمقراطية. هناك حلّان لا ثالث لها: إما اعتماد نظام الانتخاب المباشر أو تطبيق العتبة الانتخابية.

يتطلب الحل الأول تقسيم العراق إلى ٣٢٨ دائرة انتخابية، حيث يدلي الناخبون بأصواتهم مباشرة لصالح مرشح معين، ومنْ يفوز بالأغلبية في هذه الدائرة يصعد للبرلمان، بينما يبقى الخاسرون خارج اللعبة. ومع إمكانية تخصيص مقاعد للأقليات، يبقى نظام الانتخاب المباشر غير مناسب للعراق بسبب التنوع الاثني والديني والمذهبي للبلاد والذي يتطلب في كل الأحوال ديمقراطية توافقية. من هنا يشترط الحفاظ على النظام الديمقراطي في العراق وتجنب التبعثر والتمزق الحالي التوصل إلى اتفاق على إدراج عتبة انتخابية (٣٪ مثلاً) في قانون الانتخابات، بحيث تبقى جميع الأحزاب التي تُخفق في تجاوز هذه النسبة خارج البرلمان. مثل هذه النظام، وكما تُثبت تجارب أغلبية البلدان الديمقراطية، كفيل بتقليص عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات إلى الربع أو أقل، وذلك عبر إبعاد القوى الصغيرة والهامشية ودفعها للانصهار في قوى أكبر. حينها لن يخطر أيضاً على بال حزب الدعوة أو حزب الوفاء وغيرهما، خوض الانتخابات في تحالفات عدّة.

في نفس الوقت، سيضمن هذا النظام المزيد من الشفافية والوضوح في عملية الاقتراع ويجعل مهمة الناخب أكثر سهولة، ولكن دون أن يقلص من حريته في الاختيار بين توجهات سياسية متباينة ليس فقط في الأسماء.

"طشّار" حزبي يأخذ العراقيين إلى الانتخابات

□ عدنان حسين

اختارت الصحافية والروائية العراقية، الزميلة إنعام كجه جي، لروايتها الثالثة عنواناً مختصَراً للغاية ومُعبِّراً تماماً، هو «طشاري». هذه كلمة من اللهجة العراقية منحوتة من كلمة «طشّار» التي تعني التشتّت أو التفرّق أو التناثر، وترد في مقولة شعبية متداولة في الحياة اليومية على نسق الأمثلة السائرة: «صار طشارهم ما له والي»، أي أنهم أصبحوا شذرَ مذر.

كجه جي جسّدت في روايتها الجميلة هذه محنة العراقيين الذين «صار طشّارهم ما له والي» منذ أربعينات القرن الماضي تحت وطأة التمييز الجائر، الديني والقومي والمذهبي والسياسي، والانقلابات العسكرية والحروب الداخلية والخارجية الطاحنة.

عنوان رواية كجه جي هذه يُمكن استعارته الآن لإيجاز ما آلت إليه الحال السياسية في العراق عشية الانتخابات البرلمانية والمحلية المُفترض إجراؤها في مايو (أيار) المقبل. كل الانتخابات السابقة كانت تشهد عمليات تمركز وتركيز على أساس طائفي (شيعي، سني)، أو قومي (عربي، كردي، تركماني، كلداني - آشوري). لكنّ الانتخابات الجاري التحضير لها الآن تتميز بـ«طشّار ما له والي» بين القوى السياسية، فالائتلافات الشيعية تشرذمت هذه المرّة، وكذا السنيّة والكردية، بل إن الطشّار ضرب التيار المدني الأحوج من الآخرين إلى الائتلاف والوحدة، والأضعف تمثيلاً في العملية السياسية التي أنشأها الأميركيون والبريطانيون بعد إسقاطهم نظام صدام حسين على قاعدة المحاصصة الطائفية - القومية.

الثلاثاء الماضي أعلنت المفوضية العليا للانتخابات أنها سجّلت رسمياً لغرض خوض الإنتخابات ٢٧ تحالفاً تضمّ ١٤٣ حزباً وكياناً سياسياً، وهما رقمان قياسيان نجما عن عملية تشرذم واسعة النطاق ضربت الائتلافات والأحزاب التي خاضت الانتخابات السابقة (أربعة برلمانية وثلاثة محلية) وكانت فيها موحدة إما على الأساس الطائفي أو على الأساس القومي.

هذا الطشّار يُمكن ردّه إلى عاملين اثنين رئيسيين، الأول: زيادة عدد الطامعين في الوصول إلى مصادر السلطة والنفوذ، وفي الغالب فإن الهدف من مسعى الوصول هذا ليس الانخراط في خدمة الشعب والوطن، إنما الحصول على المال، فقد بقي المال العام في العراق على مدى الأربع عشرة سنة الماضية سائباً، مما تسبّب في التشجيع المفرط على السرقة، بل النهب المعروف في اللهجة العراقية بـ«الفرهود»، حتى أصبح العراق في مقدمة الدول التي تفشت فيها ظاهرة الفساد الإداري والمالي ليس فقط على وفق ما يتردّد دورياً في تقارير المنظمات الدولية ذات العلاقة (الأمم المتحدة، منظمة الشفافية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بل كذلك باعتراف قادة العملية السياسية. ومن القضايا الكبيرة التي تُعلن الحكومة هذه الأيام الاهتمام بها، بمساعدة هيئات دولية، تقصّي مصير ما يزيد على ثلاثمائة مليار دولار في الأقل من عائدات النفط كانت مخصّصة لبرامج التنمية والخدمات العامة، اختفى كل أثر لها.

أما العامل الثاني لهذا الطشّار السياسي - الحزبي فيكمن في أن العملية السياسية التي اعتمدت على أساس المحاصصة الطائفية - القومية قد أثبتت فشلها الذريع ووصلت إلى طريق مسدودة، فبدلاً من أن تجلب الوحدة إلى مكوّنات الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية، وتحقّق الاستقرار والتنمية للعراق الذي طبع العنف الدموي تاريخه على مدى أكثر من نصف قرن، صارت هذه العملية السياسية الهجينة من العوامل المحرضّة على الصراعات والنزاعات الطائفية والقومية والسياسية الدامية، وكان نجاح تنظيم داعش الإرهابي في اجتياح ثلث العراق، بمدنه الكبيرة ومساحاته الواسعة، بسهولة شرب الماء، إعلاناً صارخاً بفشل هذه العملية السياسية، بل عدم صلاحيتها في الأساس وخطر الاستمرار بها. هذا بالذات ما أدى إلى ارتفاع نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح في أوساط المجتمع العراقي وحتى داخل الأحزاب الحاكمة نفسها. وعكست نزعة التغيير عملية الانشقاقات الداخلية للأحزاب والائتلافات السياسية، وكذا الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في أواسط ٢٠١٥ وتستمرّ حتى اليوم في العاصمة بغداد وسبع محافظات أخرى في الوسط والجنوب.

هذا الطشّار ليس إيجابياً بالمطلق ولا هو سلبي بالمطلق كذلك. السلبي فيه أن أصوات الناخبين ستتشتّت أكثر من ذي قبل لتتوزع على ٢٧ ائتلافاً و١٤٣ حزباً وجماعة، وستكون الكتل في البرلمان المقبل أقل قوة، مما يزيد من مشقّة تشكيل الحكومة المقبلة لصعوبة تحقيق التوافق وتأمين الأغلبية السياسية، فيما العراق في الظرف الراهن تمسّ حاجته إلى حكومة قوية تشرع في الحال بعملية الإصلاح السياسي والإداري المطلوب ومكافحة الفساد وإعادة إعمار المناطق المُدمّرة وتوفير الخدمات العامة وإعادة الحياة إلى الاقتصاد شبه الميّت لاستيعاب البطالة الكبيرة في صفوف الشباب خصوصاً والتخفيف من مستويات الفقر المتفاقمة.

لكنْ في المقابل، فإن الإيجابي في حال الطشّار الراهنة، أنها تدفع مستقبلاً في اتجاه تفتيت القوى والأحزاب الطائفية - القومية التي فرضت ديكتاتوريتها «التوافقية» في السنين الأربع عشرة الماضية لصالح القوى والائتلافات الوطنية العابرة للطائفة والقومية، فسيكون لزاماً على القوى الحاكمة من الآن فصاعداً، للبقاء على قيد الحياة، تنظيف أنفسها من الداخل وتبنّي برامج سياسية وطنية، أي نابذة لمبدأ المحاصصة الطائفية والقومية الذي سمّم حياة العراقيين في العهد الجديد بمثل ما كانت عليه الحال في عهد صدام، وأزهق من أرواح العراقيين بقدر ما أزهقت حروب صدام، ودمّر بقدر الدمار الشامل في ذلك العهد.

عن "الشرق الأوسط" اللندنية

عندما تتهشم القناعات القديمة

□ د. حيدر السيد سلمان

نحن نعيش في القرن الحادي والعشرين حيث بلغت الحداثة والتحديث قمة ازدهارهما وتربعت تقنيات الاتصالات على دست العالم كميزة له وشكل من أشكال التطور العلمي البالغ مستوى أرفع وأرقى نتيجة لجهود العقول البشرية التي تثابر في صراع مع الزمن باستخدام العلوم والمعارف لتسخير كل شيء لخدمة الإنسان.

كان العراقي نتيجة لثقافة متراكمة وربما لسنوات الحصار الطويلة والعزلة عن العالم الخارجي، قنوعاً راضياً بحياته البسيطة وما يتوفر له من خدمات، خصوصاً تلك المرتبطة بحياته اليومية وطرق معيشته وحركته بحثاً عن الراحة والسعادة الدنيوية، وكان العراقي يرى في شوارع مدنه وساحاتها أنها تناسب ذوقه ولها مسحة متقدمة وعصرية، والخدمات التي تقدمها الحكومة له في أحيان كثيرة منّة أو ما يمكن أن نسمّيه كرماً من جانبها، وبالفعل فقد رسّخت الدعاية الحكومية هذه المفاهيم التصورية وأفرطت بإلحاح على أنها تقدم كرمها ومكارمها للناس من خلال افتتاحها مشاريع جديدة وإنشاء خدمات جديدة بطريقة إيحائية خبيثة تصوّر حالها وكأنها صاحبة منّة وكرم وعطاء.

ساهمت هذه الدعايات الضخمة في ترسيخ قبول الناس واقتناعهم بالأنماط الحياتية البسيطة، وحتى البعيدة أصلاً عن كل تطور عصري، ولعل الجهات الأخرى المساندة لدعاية الحكومة من خلال بث ثقافتها العقائدية التي تروّج بتركيز عال لعبثية الحياة الدنيا ووجوب الزهد فيها وإهمالها والالتفات إلى الحياة الأخرى الموعودة ما بعد الموت والعمل بهذا الاتجاه كل ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلاً من خلال تسخير حياته ونشاطه بدلاً من الإبداع والعمل الدنيوي والتقدم؛ تسخير كل شيء إلى الحياة الأخرى التي تنتظره بعد مماته والنظر باحتقار لهذه الدنيا الزائلة وتفاهتها مقابل ما ينتظره من جنة سماوية بعد الموت، وهذه مخالفة صريحة وواضحة لقول الإمام علي: اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً، وبالفعل أصبح الإنسان العراقي قانعاً خاضعاً للفلسفة الزهدية راضياً بحياته البسيطة الفاقدة للذة والمتع والبهجة وبمستوى منخفض من الخدمات التي تقدمها له الحكومات، زاهداً بأماكن الترفيه والحياة العصرية حتى أن مسألة الترويح عن النفس والبحث عن السعادة أمست بطراً متناقضاً مع حياته العامة وكلّ متعة مؤجلة لما بعد الموت.

بعد أن كُسرت الجدران العازلة وتهشمت خطوط الصد المانعة لوصول المعلومات والمعارف وأنماط الحياة العصرية، وذلك عن طرق متعددة ومنها التوسع الهائل في وسائل الاتصالات الحديثة، والاستخدام الكبير لها من قبل الناس، بالإضافة إلى شيوع ثقافة السفر إلى خارج العراق، فقد كان لهذه الوسائل أثرها البالغ في تحطيم القناعات المعشّشة وتصورات المنّة والكرم الحكومي، كما انفتحت آفاق جديدة مثيرة وغير معروفة سابقاً -إلا للقلة القليلة من الناس- ومنها التمتع بحياة الرغد والرفاهية والسلوكيات الاستهلاكية الخاصة بتوفير السعادة والتمتع بالثروة، فأصبحنا نلحظ حركة غير مسبوقة للعوائل لارتياد المطاعم وأماكن الترفيه لتسود بالتدريج ثقافة جديدة هي امتداد للثقافة العالمية.

خلال سفراته واطلاعه عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو ماتعرضه القنوات الفضائية، انصدم العراقي بعالم مختلف عن عالمه من نواحي البيئة والخدمات العامة المقدّمة له، فأصابه شعور بالظلم والغبن والحرمان وهو يقارن حاله بالآخرين من الشعوب، وساهم اتصاله من خلال تقنيات الاتصال بأشخاص هُم أصلاً من خارج دائرة قوميته أو دينه أو ثقافته في انبثاق صراع داخلي تميّزي بين أوضاعه وحياته وحياة الآخر في المكان الآخر ((وهذا موضوع آخر)) هنا بدأت صناعة ثقافية وذوقية جديدة تتولد بداخله وعلى سبيل المثال، فإن ميزة السفر التي أصبحت عامة بالعراق (يمكن لنا من خلال الانتشار المذهل لمكاتب وشركات السفر حسبان مدى شيوعها)، هذه الميزة دفعت شعورياً أو لا شعورياً العراقي الى أن يقارن بين المستوى الحضاري والبيئي والخدمي للمدينة التي يعيش فيها وبين المدينة الاجنبية التي يزورها، فمدينته الصحراوية المتربة دائماً الخالية من الاخضرار والشوارع العارية والساحات والحدائق البائسة لم تعد ملائمة لقبوله ورضاه، وتفتت صخرة قناعته التي عملت على ترسيخها الحكومات والجهات الساندة ومنها حكومات ما بعد ٢٠٠٣ مستهدفة إخضاعه وسرقة ثرواته وإبقائه تحت سلطة الجهل والتخلف والفقر الحياتي كوسائل لترويضه وحكمه بسلاسة، غير أن تلك القناعات القديمة حطمتها رؤية مدن، كطهران ومشهد وبيروت واسطنبول ودبي وغيرها من المدن ذات مواصفات الجودة المدنية العالية، ولم يعد العراقي ذاك القانع بمدينة غير مشجّرة ولا تتنمّط بالحياة العصرية من المطاعم والحدائق والمقاهي، ولم يعد راضياً بالسير في شوارع تملؤها الأوساخ والأتربة والجدران الكونكريتية والملابس العسكرية والمجاري الطافحة، ولم تعد نفسه مستسلمة لتقنينها بالسير النسقي البارد الجامد، وانتظار ما بعد الموت من رغد وهناء دون البحث عن أماكن للتسليه والترفيه والسعادة مثل المتنزهات والأسواق الكبيرة، ولم يعد مكتفياً العيش بحيّ سكني وسخ وقذر تعشّش فيه الأمراض ويجد أطفاله صعوبة بممارسة ألعابهم ولهوهم الطفولي البريء، فحدث تمرد أو ثورة داخلية تعتمد المقاربة بين حال البيئة التي يعيش فيها المحرومة من الحياة العصرية، والبيئة الجميلة التي يجدها في مدن العالم التي يسافر إليها، من النظافة والعناية الفائقة بالحدائق والأشجار والساحات الخضراء سواء تلك التي تتمركز في الإحياء السكنية أو العامة بشوارع تلك المدن، وأصبح يفاضل بعقلية الإنسان المدرك، محيط مدينته التي هي عبارة عن كثبان رملية وأحياء عشوائية ومناطق جرداء، وبين محيط المدن الخارجية التي تتشكل وكأنها لوحات فنية طبيعية رائعة باذخة بالجمال والإبداع الهندسي، إذ تفنن المهندسون في صنع بيئة طبيعية مثيرة للانشراح، وفي مدينته يعبث من لا يملك الخبرة والمعرفة في فوضى وعشوائية بالشوارع والساحات، وفي الوقت الذي يجد في مدن العالم التي يزورها تلك الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني البديع واهتمام الحكومة وإنفاقها الكبير على إصلاح ماتخرب وتضرر وتعبيد الشوارع وتنظيم حركة المرور والسير، ويرى دقة الترتيب والحماسة التي يتمتع بها العمال البلديون والمسؤول عنهم يعود إلى مدينته ليجد عالماً مختلفاً بتخلفه وبشاعة واقعه، فيصيبه الذهول عن مدى الظلم والاستهانة به وبحياته وبرفاهيته الدنيوية، ليرى أن أولئك الذين يحكمونه أجلاف جهلة بعيدون عنه وعن رغباته .

الآن هناك تدرج في رفض القبول والانصياع لثقافة الأوساخ والشوارع العارية من الجمال والمدن الفاقدة للمساحات الخضراء والأسواق البدائية، الآن لم يعد المواطن راضياً عن سيره بشوارع طينية يتعثر بها عند سقوط الإمطار، وبالتدريج سيزداد الرفض والعناد على ضرورة تغير شامل في العقل والذوق المتسلط على إدارات المدن والبلديات وإحلال من يملكون خبرات في التخطيط العمراني وتنسيق شوارع المدن وتشجيرها وإنشاء الأماكن الترفيهية. لم يعد العراقي ذاك القانع بمناظر البشاعة والقبح التي تسيطر على مدينته وحيّه السكني، ولم يعد ذاك الموافق للعيش بمدينة لا تملك بيئة نظيفة واستغلالا للطبيعة بمهارة وذوق بما يوفّر أجواءً نفسية مريحة وشعوراً بالحياة كإنسان حقيقي عصري وليس كإنسان يعيش عصر البداوة والقناعات البدائية، ولم يُعد ينتظر الحلم العقائدي بعد موته.